

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٤٥ لسنة ٢٠٠٦

بشأن الموافقة على خطاب التفاهم الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٩/٤/٢٠٠٦ الخاص بالمعونة المقدمة من الصندوق العربى للإئتماء الاقتصادى والاجتماعى للمساهمة فى تمويل تكاليف تنفيذ خطة التعداد العام للسكان والإسكان لعام ٢٠٠٦ بين حكومة جمهورية مصر العربية ممثلة بوزارة التخطيط والصندوق العربى للإئتماء الاقتصادى والاجتماعى

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة (١٥١) من الدستور :

قرر:

(مادة وحيدة)

ووفق على خطاب التفاهم الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٩/٤/٢٠٠٦ الخاص بالمعونة المقدمة من الصندوق العربى للإئتماء الاقتصادى والاجتماعى للمساهمة فى تمويل تكاليف تنفيذ خطة التعداد العام للسكان والإسكان لعام ٢٠٠٦ بين حكومة جمهورية مصر العربية ممثلة بوزارة التخطيط والصندوق العربى للإئتماء الاقتصادى والاجتماعى ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٤ شعبان سنة ١٤٢٧ هـ

(الموافق ١٧ سبتمبر سنة ٢٠٠٦ م)

حسنى مبارك

التاريخ : ٢٩/٤/٢٠٠٦

المرجع : ف/٤٠٥/ ٩٨٧

معالي السيدة فائزة أبو النجا المحترمة
وزيرة التعاون الدولي
وزارة التعاون الدولي
القاهرة - جمهورية مصر العربية

تحية طيبة وبعد .

الموضوع : خطاب تفاهم بشأن المعونة المقدمة من الصندوق العربي للمساهمة

في تمويل تكاليف تنفيذ خطة التعداد العام للسكان والإسكان لعام ٢٠٠٦

بالإشارة إلى المراسلات المتبادلة بين حكومة جمهورية مصر العربية ممثلة بوزارة التخطيط والصندوق العربي للإتماء الاقتصادي والاجتماعي (ويشار إليه فيما يلي بـ "الصندوق العربي") بشأن طلب معونة للمساهمة في تمويل تكاليف تنفيذ خطة التعداد العام للسكان والإسكان لعام ٢٠٠٦ ، يسرني إفتادكم بموافقة الصندوق العربي على تخصيص مبلغ ٥٠٠.٠٠٠ د.ك. (خمسمائة ألف دينار كويتي) كمعونة لا تسترد للمساهمة في تمويل تكاليف تنفيذ خطة التعداد المذكورة ، وأود أن أبين فيما يلي الأسس والشروط التي تحكم تنفيذ هذه المعونة .

أولاً : مقدار المعونة :

يقدم الصندوق العربي إلى حكومة جمهورية مصر العربية ممثلة بوزارة التخطيط (ويشار إليها فيما يلي بـ "الوزارة") ، وفقاً لأحكام هذا الخطاب ، معونة لا تسترد مقدارها ٥٠٠.٠٠٠ د.ك. (خمسمائة ألف دينار كويتي) ، (ويشار إليها فيما يلي بـ "المعونة") ، ولن تتعدى التزامات الصندوق العربي مبلغ المعونة .

ثانياً: هدف المعونة :

تهدف المعونة إلى المساهمة في تمويل تكاليف تنفيذ خطة التعداد العام للسكان والإسكان في جمهورية مصر العربية لعام ٢٠٠٦ (ويشار إليها فيما يلي بـ "خطة التعداد").

ثالثاً: تحديد المسؤوليات :

١ - يمثل حكومة جمهورية مصر العربية معالي وزيرة التعاون الدولي ، وذلك في كل ما يتعلق بتنفيذ أحكام هذا الخطاب وأي تعديلات لاحقة بشأنه .

٢ - تضطلع وزارة التخطيط بالإشراف العام على تنفيذ المعونة ، ويكون الجهاز المركزي للتعيشة العامة والإحصاء (ويشار إليه فيما يلي بـ "الجهاز") هو الجهة المستفيدة من المعونة والمسؤول عن تنفيذ خطة التعداد بالتنسيق مع وزارة التخطيط .

رابعاً: استخدام حصيلة المعونة :

تستخدم حصيلة المعونة للمساهمة في تمويل احتياجات تنفيذ خطة التعداد من الأجهزة والمعدات والبرامج اللازمة لجمع وتحليل ونشر بيانات التعداد ، ومنها أجهزة الحاسوب اللازمة لإدخال ومعالجة بيانات التعداد ، وأجهزة جمع وتخزين البيانات ، وأجهزة وماكينات التصوير والطباعة ، إضافة إلى المساهمة في تمويل برامج ودورات التدريب الخارجي والداخلي في مجالات التعداد المختلفة .

خامساً: أسلوب تنفيذ المعونة :

يتولى الجهاز القيام بكافة إجراءات وترتيبات المناقصات والشراء والتعاقد المتعلقة بالاحتياجات الوارد ذكرها في البند رابعاً ، وذلك بالتنسيق مع الوزارة والتشاور مع الصندوق العربي والحصول على موافقته الخطية المسبقة ، وإعداد طلبات السحب من حصيلة المعونة مدعومة بالوثائق والمستندات المؤيدة لها وتقديمها للصندوق العربي .

سادساً: السحب من المعونة :

١ - يبدأ السحب من المعونة بعد أن تصبح نافذة وفقاً لأحكام البند ثامناً من هذا الخطاب ، وينتهي حق السحب منها في ٣١/١٢/٢٠٠٧ ، أو أي تاريخ لاحق يوافق عليه الصندوق العربي .

٢- عند نفاذ المعونة ، يقوم الصندوق العربي بتحويل (٥٠٪) من قيمتها كدفعة مقدمة إلى حساب خاص يقوم الجهاز بفتحه لدى مصرف مقبول للصندوق العربي ، وذلك للصرف على تنفيذ خطة التعداد . وتتم تغذية الحساب الخاص بذات المبالغ التي يتم إنفاقها ، أو بالمبالغ المطلوبة لسداد دفعات مقدمة يكون قد تم الاتفاق عليها وفق الأسلوب الوارد في البند خامساً من هذا الخطاب ، شريطة أن يقوم الجهاز بتقديم بيانات وافية ومستندات موثقة مقبولة للصندوق العربي تثبت أن الإنفاق قد تم وفقاً للأحكام والشروط الواردة في هذا الخطاب .

سابعاً : المتابعة والتقارير :

١ - يقدم الجهاز إلى الصندوق العربي تقارير دورية فنية ومالية عن تقدم العمل في تنفيذ المعونة كل ستة أشهر في منتصف ونهاية العام الميلادي ، كما يقوم بالتشاور مع الصندوق العربي ، وبأخذ في الاعتبار ملاحظاته على تنفيذ المعونة .

٢ - يقدم الجهاز تقريراً ختامياً مالياً وفنياً يتضمن البيانات المالية المدققة للمعونة ويبين أوجه استخدام حصيلتها ومدى تحقيق أهداف المعونة .

ثامناً : نفاذ المعونة :

تصبح المعونة موضوع هذا الخطاب نافذة لأغراض السحب اعتباراً من تاريخ إعلان نفاذها من قبل الصندوق العربي ، وذلك بعد استلامه أدلة وافية تفيد :

١- أن الحساب الخاص المذكور في البند سادساً أعلاه قد تم فتحه ، وأن الأشخاص المخولين بالتوقيع على طلبات السحب قد تم تحديدهم ، و .

٢ - أن المعونة قد أصبحت نافذة من قبل حكومة جمهورية مصر العربية .

تاسعاً : تعديل الشروط الواردة في خطاب التفاهم :

يجوز تعديل أي شرط من الشروط الواردة في هذا الخطاب عن طريق خطابات يتم تبادلها بين وزارة التعاون الدولي والصندوق العربي .

عاشراً ، وقف السحب من المعونة وإغائها :

يحتفظ الصندوق العربى لنفسه بالحق فى وقف السحب من المعونة فى حالة الإخلال بأى شرط من الشروط الواردة فى هذا الخطاب ، وذلك إلى أن تتم إزالة الأسباب التى أدت إلى وقف السحب ، كما يجوز له إلغاؤها إذا ظل أى من تلك الأسباب قائماً ، شريطة ألا يترتب على ذلك أى مساس بالتزامات سابقة يكون الجهاز قد ارتبط بها بموافقة الصندوق العربى ، وفقاً لأحكام هذا الخطاب .

وفى حالة موافقتكم على الأسس والشروط الواردة أعلاه ، يرجى التكرم بتوقيع أصلى هذا الخطاب ، وإعادة أحدهما إلينا ، والعمل على استكمال شرطى النفاذ الوارد ذكرهما فى البند سادساً أعلاه وذلك حتى يتسنى للصندوق العربى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ المعونة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام C

عبد اللطيف يوسف الحمد

المدير العام / رئيس مجلس الإدارة

أوافق على ما جاء فى هذا الخطاب C

فايزة أبو النجا

وزيرة التعاون الدولى

جمهورية مصر العربية

قرار وزير الخارجية

رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٦

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (٣٤٥) الصادر بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٧ بشأن الموافقة على خطاب التفاهم الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٢٩ الخاص بالمعونة المقدمة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل تكاليف تنفيذ خطة التعداد العام للسكان والإسكان لعام ٢٠٠٦ بين حكومة جمهورية مصر العربية ممثلة بوزارة التخطيط والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٧ ؛

قرر:

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية خطاب التفاهم الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٢٩ الخاص بالمعونة المقدمة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل تكاليف تنفيذ خطة التعداد العام للسكان والإسكان لعام ٢٠٠٦ بين حكومة جمهورية مصر العربية ممثلة بوزارة التخطيط والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي .

ويعمل بخطاب التفاهم هذا اعتباراً من ٢٠٠٦/١١/٢٥

صدر بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٩

وزير الخارجية

أحمد أبو الغيط